



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 27 أكتوبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7102



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 دعم إماراتي ثابت لأفغانستان

الإمارات اليوم

03 الإمارات ضمن أفضل عشرين اقتصاداً عالمياً

تقارير وتحليلات

04 كشف انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الميليشيات العراقية ومعاقبتهما

05 تونس: تحديات ضخمة تواجه الرئيس الجديد

06 هذه هي فقط بداية «البريكسيت»

شؤون اقتصادية

07 3.8 مليون نزيل في فنادق أبوظبي بعائدات 4 مليارات درهم في 9 أشهر

انفوجراف

08 أنباء عن مقتل البغدادي في عملية أمريكية

تطورات الأحداث في العراق

09 تصاعد الأزمة في العراق وتزايد المطالب باستقالة الحكومة

من أنشطة المركز

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم ندوته رقم (56) بعنوان

10 «آفة الشهادات المزورة»



دعم إماراتي ثابت لأفغانستان

تحظى جمهورية أفغانستان الإسلامية بأهمية كبيرة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبذل دولة الإمارات كل ما يمكنها من جهد لإحلال السلام في هذه الدولة المسلمة الشقيقة التي عانت لعقود طويلة ويلات الحرب الأهلية والقتال الداخلي، وهناك حرص كبير من قبل القيادة الرشيدة لدولة الإمارات على تعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع أفغانستان، ودعم المبادرات الإقليمية والدولية كافة الهادفة إلى مساندة الشعب الأفغاني، في ظل عمق علاقات الصداقة التي تربط بين الدولتين على مختلف المستويات، والتي تترسخ يوماً بعد يوم منذ سبعينيات القرن الماضي حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها.

وقد شاركت دولة الإمارات مؤخراً في اجتماع وزراء دفاع منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» حول مهمة الدعم الحازم في أفغانستان الذي عُقد في مقر المنظمة في العاصمة البلجيكية بروكسل، وهو الاجتماع الذي سلط الضوء على عدد من القضايا المتصلة بالوضع الأمني الراهن في أفغانستان والانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخراً، وأكد أهمية مهمة الدعم الحازم في أفغانستان، والتي تسهم في تدريب ودعم وتقديم المشورة للقوات والمؤسسات الأمنية الأفغانية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون المشترك ودعم الحكومة والشعب الأفغاني، من أجل محاربة الإرهاب بأشكاله كافة، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام؛ ما يصب في مصلحة الشعب الأفغاني والمنطقة والعالم.

وفي الواقع، فإن هذا الدعم المستمر الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة لجمهورية أفغانستان الإسلامية هو محل تقدير كبير من قبل القيادة السياسية لأفغانستان. وفي هذا السياق أشاد الرئيس الأفغاني الدكتور محمد أشرف غني، بدور الإمارات في دعم بلاده. جاء ذلك خلال استقباله الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية في العاصمة الأذربيجانية باكو على هامش القمة الثامنة عشرة لحركة عدم الانحياز التي عقدت على مدى يومي 25-26 أكتوبر الجاري، بمدينة باكو في جمهورية أذربيجان، برئاسة الرئيس إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان ومشاركة أكثر من 125 دولة ومنظمة إقليمية ودولية. وكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية، في حسابه على «تويتر»: «إحاطة قيّمة من فخامة الرئيس الأفغاني أشرف غني حول الأوضاع في أفغانستان، وإشادة قيمة من فخامته بدور الإمارات التاريخي في دعم الشعب الأفغاني والاستقرار في بلاده». وختم تغريدته بالقول: «نقف مع أفغانستان في سعيها لتحقيق السلام والازدهار والتنمية».

وانطلاقاً من حرصها الشديد على دعم الاستقرار في أفغانستان، تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على إدانة كل ما من شأنه تهديد هذا الاستقرار، ولذلك، فهي تبادر إلى إدانة كل الأعمال الإرهابية التي تقع في أفغانستان - للأسف - بين الحين والآخر، وكان أحدث هذه الهجمات يوم 18 أكتوبر الجاري، حيث تم استهداف أحد المساجد في مدينة نغرهار شرق البلاد خلال صلاة الجمعة؛ ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى من المصلين، حيث أكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في بيان لها أن دولة الإمارات تعرب عن استنكارها الشديد لهذه الأعمال الإجرامية ورفضها الدائم لجميع أشكال العنف والإرهاب الذي يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار ويتنافى مع القيم والمبادئ الدينية والإنسانية.

إن أفغانستان تشهد خلال الشهور الأخيرة تصاعداً كبيراً في أعمال العنف، وفي هذا السياق، نشرت الأمم المتحدة تقريراً يوم 17 أكتوبر الجاري، ذكر أن عدداً «غير مسبوق» من المدنيين قُتلوا أو جرحوا في أفغانستان خلال الفترة الممتدة بين شهري يوليو وسبتمبر. ويوضح التقرير أن 1174 قتلوا، وجرح نحو 3139 من الأول منذ يوليو وحتى 30 سبتمبر، بزيادة نسبتها 42 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وهذا التصاعد في أعمال العنف لا بد أن يدفع المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود الهادفة إلى إحلال السلام في أفغانستان. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الحقيقة، ومن ثم، فهي لا تدخر جهداً للمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

الإمارات ضمن أفضل عشرين اقتصاداً عالمياً

حددت دولة الإمارات العربية المتحدة أجندتها الاقتصادية، بحسب «رؤية الإمارات 2021»، بالتحول إلى اقتصاد معرفي تنافسي يقوم على المعرفة والابتكار، وتحويل الدولة إلى عاصمة اقتصادية وسياحية وتجارية لأكثر من ملياري نسمة؛ وهو ما حفزها إلى تعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الحيوية غير النفطية، ذات القيمة المضافة العالية، لجعلها مسهماً رئيسياً في ناتج الدولة المحلي الإجمالي. وتأتي المرتبة التي حازت عليها دولة الإمارات في أحدث تقرير لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، الصادر عن البنك الدولي في واشنطن، مؤخراً، واحتلالها المركز الأول إقليمياً والـ 16 عالمياً ضمن أفضل 20 اقتصاداً عالمياً، لتؤكد أن دولة الإمارات ما زالت تعتبر أحد أهم مراكز استقطاب المبتكرين ورواد الأعمال والمستثمرين في المنطقة وجميع أنحاء العالم.

التقرير الصادر مؤخراً عن البنك الدولي، أفاد أيضاً أن دولة الإمارات، حلت ضمن أفضل 10 دول عالمياً في أربعة محاور رئيسية، وهي: المركز الأول في محور سهولة توصيل الكهرباء، والثالث في محور سهولة استخراج تراخيص البناء، والتاسع في محور إنفاذ العقود، ثم العاشر عالمياً في محور سهولة تسجيل الممتلكات، الأمر الذي يشير إلى دورها العالمي الريادي بوصفها دولة ملهمة للتطوير والتقدم لدول المنطقة كافة، الناجم عن جهود المؤسسات الحكومية في تحسين الإجراءات والتشريعات المتعلقة بتأسيس الشركات والاستثمارات، المحلية والخارجية على السواء، حيث حدد التقرير أربعة تحسينات إجرائية قامت بها الدولة هذا العام في أربعة محاور، هي: محور بدء النشاط التجاري، ومحور استخراج تراخيص البناء، ومحور حماية المستثمرين الأقلية، ومحور التجارة عبر الحدود.

إن المراكز المتقدمة التي حلت بها دولة الإمارات في المؤشرات التنافسية الخاصة بالاقتصاد على المستوى العالمي، تحققت بفضل إصرارها المتواصل على تطوير التشريعات والإجراءات الخاصة بتأسيس الأعمال واستقطاب الاستثمارات، والتي قامت على ركائز عدّة، أساسها المرونة والانفتاح والحرية، وتقديم كل ما من شأنه دعم عجلة النمو والتنمية، التي لا بد لها أن تتحقق عبر دعم أصحاب الأعمال وشركات القطاع الخاص وخلق بيئة أعمال جاذبة ومحفزة ومستدامة للمستثمرين، حيث تم العمل على وضع أفكار ومقترحات، وإطلاق برامج ومبادرات حسّنت من إجراءات جذب الاستثمارات وطورت من بيئة الأعمال، المتعلقة بعملية تأسيس الشركات والأعمال التجارية، التي تمثلت في تقليل الوقت اللازم لإصدار شهادات المنشأ عبر الأتمتة الكاملة للخدمة، وتقليل كلفة الاستيراد على التجار وغيرها من الإجراءات.

لقد جاءت توقعات مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» في يوليو الماضي بنمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 3% في عام 2020، ليحقق أفضل أداء بين دول الخليج، إضافة إلى وصف مؤسسة «موديز» لخدمات المستثمرين، في سبتمبر الماضي، اقتصاد دولة الإمارات بأنه يتمتع بقوة استثنائية، لتؤكد نجاح السياسات الاقتصادية التي تستند إلى مبادئ التنوع واستقطاب الكفاءات والاستثمارات في المجالات كافة، إضافة إلى ما تتميز به الدولة من موقع استراتيجي مهم بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، فضلاً عما تتمتع به من استقرار سياسي واجتماعي، وإنفاق حكومي مرتفع على المشروعات التنموية، التي ارتقت بالاقتصاد ووضعت في مرتبة عالمية متقدمة.

إن تبني دولة الإمارات استراتيجيات مُحفزة للتنوع الاقتصادي، تقوم على المرونة والحرية والانفتاح، وضع الدولة في مكانة متقدمة عالمياً في العديد من التقارير الصادرة عن أهم المؤسسات الدولية المتخصصة، التي تشيد على الدوام بحجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، وسعيها نحو بناء اقتصاد تنافسي يستند إلى العلم والمعرفة، والتركيز على إطلاق إمكانات المواطنين ليقودوا عجلة التطوير الاقتصادي، من خلال غرس ثقافة ريادة الأعمال لديهم، بما يعزز حصول الدولة على مراكز متقدمة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال وريادة الأعمال والابتكار، وامتلاكها اقتصاداً قوياً، يتمتع بالكفاءة والمرونة، على المستويين الإقليمي والعالمي.

كشف انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة من قبل الميليشيات العراقية ومعاقبتها

كتب مايكل نايتس، وهو زميل أقدم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تحليلاً حول العراق نشره الموقع الإلكتروني للمعهد تناول فيه انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة من قبل الميليشيات العراقية، وكيفية معاقبتها.

• أبو آلاء الولائي (اسمه الحقيقي هاشم بنيان السراجي)، قائد ميليشيا «كتائب سيد الشهداء» المدعومة من إيران وهي اللواء 14 في «قوات الحشد الشعبي».

• أبو إيمان الباهلي، رئيس مديرية الاستخبارات في «قوات الحشد الشعبي»، وهو مسؤول الارتباط مع مسؤولي الاستخبارات السيبرانية في «الحرس الثوري الإسلامي».

ولمنع إيران من الإمعان في تعريض الحكومة العراقية للخطر أو إثارة العنف في جميع أنحاء البلاد، على واشنطن أن تُظهر أنها تقف إلى جانب الجيل القادم من العراقيين وتدعمهم. وثمة مقترحات عدة

يقدمها مايكل نايتس في هذا السياق:

• فرض عقوبات على مسؤولين بارزين بجرائم انتهاك حقوق الإنسان: توفر القائمة أعلاه عدداً من الأهداف للعقوبات المفروضة بموجب «قانون ماغنيتسكي الدولي». وحتى في الحالات التي يخضع فيها الأفراد أساساً لعقوبات جراء ارتكابهم جرائم إرهابية، سيكون من المفيد إدراجهم أيضاً بسبب انتهاكهم حقوق الإنسان، وهي تهمة قد يكون لها صدى أكبر مع الشعب العراقي.

• مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان عن كثب: يتعين على الولايات المتحدة التركيز باهتمام على تصرفات المسؤولين العراقيين وأقوالهم واتصالاتهم خلال الموجة التالية من الاحتجاجات، وتوليدها أدلة إضافية على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في حالة حدوثها.

• تسليط الضوء على دور القوات الإيرانية: يجب الكشف عن تفاصيل الإجراءات الإيرانية المناهضة للاحتجاجات في العراق، كما يجب تسليط الضوء أيضاً على أوجه الشبه بين تكتيكات مناهضة الاحتجاجات السابقة في إيران والتكتيكات الحالية للميليشيات في العراق، خاصة في مجالات الإنترنت والساحات الإلكترونية.

• إعادة التركيز على عمليات الاعتقال التي تنفذها «كتائب حزب الله»: على واشنطن أن تحث منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على إيلاء المزيد من الاهتمام لعمليات الاعتقال غير القانوني التي تنفذها هذه الجماعة بحق مئات المدنيين في سجونها السرية، وأهمها جرف الصخر.

رداً على التظاهرات التي عمّت بغداد ومختلف المدن الجنوبية بين 1 و6 أكتوبر الجاري، اتخذت الحكومة العراقية إجراءات عدة. وقد تعاونت مجموعة من الميليشيات المدعومة من إيران ومسؤولي الأمن مع مستشارين إيرانيين في هذا السياق.

ووفقاً لوكالة «رويترز» ووكالات إعلامية أخرى، انضمت مجموعة من الميليشيات العراقية وقادة الأمن العراقيين إلى ضباط في «الحرس الثوري الإيراني» لتشكيل خلية أزمة في بغداد في 3 أكتوبر.

وانطلاقاً من غرفتي عمليات - منزل آمن سري في الجادرية ومبنى لهيئة تابعة لـ «قوات الحشد الشعبي» بالقرب من مستشفى ابن سينا - قدم ضباط اتصال إيرانيون المشورة بناءً على خبرتهم في محاربة النشطاء في إيران. ومن بين الأفراد الذين تمّ تحديدهم على أنهم عملوا في خلية الأزمة، نأتي على ذكر:

- قاسم سليمان، قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري الإسلامي» المصنف بأنه إرهابي من قبل الولايات المتحدة.
- أبو مهدي المهندس (اسمه الحقيقي جمال جعفر إبراهيم)، قائد عمليات «قوات الحشد الشعبي»، صنفته الحكومة الأمريكية إرهابياً في عام 2009.
- فالح الفياض، مستشار الأمن القومي العراقي ورئيس «هيئة الحشد الشعبي».
- أبو جهاد (اسمه الحقيقي محمد الهاشمي)، مدير مكتب رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي.
- قيس الخزعلي، الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق»، وقد دعم بشكل كامل حملة التشهير بالمتظاهرين؛ بوصفهم «محرّضين مدعومين من الخارج».
- أبو زينب اللامي (اسمه الحقيقي حسين فالح اللامي)، قام بتنسيق عمليات القنصاة ضد المتظاهرين.
- أبو منتظر الحسيني (اسمه الحقيقي تحسين عبد مطر العبودي)، رئيس العمليات السابق في «قوات الحشد الشعبي» والمستشار الحالي لرئيس الوزراء عبدالمهدي لشؤون «الحشد الشعبي».
- أبو تراب (اسمه الحقيقي ثامر محمد إسماعيل)، يرأس حالياً «فرقة الرد السريع» التابعة لوزارة الداخلية.
- حميد الجزائري، قائد «سرايا طليعة الخراساني» وهي اللواء 18 في «قوات الحشد الشعبي».



تونس: تحديات ضخمة تواجه الرئيس الجديد

تولى الرئيس التونسي الجديد، قيس سعيّد، مهام منصبه رسمياً في ظل سقف توقعات عالٍ من الشعب التونسي لما ينتظره من الرئيس الجديد، الذي يواجه بحزمة تحديات معقدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً؛ وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة حول ما يمكن أن يحققه سعيّد ممّا وعد به خلال حملته الانتخابية.

كثيراً بالوضع الأمني السائد في البلاد، ومن ثم بقطاع السياحة الذي تعتمد عليه الدولة بشكل كبير كمصدر للدخل القومي.

تحديات اقتصادية كبيرة

يواجه قيس سعيّد تحديات اقتصادية كبيرة، منها ارتفاع معدل البطالة، الذي وصل وفقاً لإحصائيات الحديثة إلى نحو 15 في المئة، إضافة إلى تزايد حجم الدين الخارجي، واستناداً إلى ما جاء في موازنة عام 2020 ستبقى نسبة الدين الخارجي مرتفعة جداً. وبرغم أن الديون التونسية ستخفض نحو 3 مليارات دينار تونسي مقارنة بعام 2019؛ نتيجة للاقتراض الداخلي، فإنها لن تقلّ عن 33.5 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2020، أي أكثر من 93% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب توقعات الحكومة التونسية ستبلغ نسبة النمو في عام 2020 نحو 2%، وهي نسبة ضعيفة للغاية.



أدى الرئيس التونسي المنتخب، قيس سعيّد، اليمين الدستورية، يوم الأربعاء الماضي، ليصبح رسمياً الرئيس الجديد للبلاد؛ في خطوة جديدة تعزز عملية الانتقال السلمي للسلطة في البلد الذي انطلق منه ثورات ما بات يُعرف بـ«الربيع العربي». وقد تعهد سعيّد في الخطاب، الذي ألقاه بعد حلف اليمين الدستورية، بحماية كل الحريات قائلاً إنها أبرز مكسب لتونس بعد الثورة، مضيفاً: «من كان يهزه الحنين للعودة إلى الوراثة؛ فهو واهم ويلحق السراب». وعلى الصعيد الدولي كرر سعيّد دعمه القضية الفلسطينية قائلاً: «الانتصار للقضايا العادلة، والأولى فيها القضية الفلسطينية، ليس موقفاً ضد اليهود؛ فقد حميناهم في تونس، وسنحميهم؛ بل هو موقف ضد الاحتلال والعنصرية؛ وآن الأوان للإنسانية أن تضع حداً للظلم».

تحديات سياسية وأمنية

سقف تطّعات مرتفع

المشكلة أن الشعب التونسي، الذي انتخب قيس سعيّد، لديه سقف توقعات مرتفع جداً، على الرغم من التحديات الكبيرة والمعقدة التي تواجه الرجل، وعلى الرغم من أن الدستور التونسي لا يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات كثيرة مقارنة برئيس الحكومة؛ حيث تقتصر مهامه على «تمثيل الدولة، وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية»، كما يمنحه صلاحيات «تعيين وزيرَي الدفاع والشؤون الخارجية ومفتي الجمهورية ورئيس البنك المركزي». وفي جميع الأحوال؛ فإن تونس قد خطت خطوة مهمة في سبيل تعزيز عملية الانتقال السلمي للسلطة، والمطلوب من كل التيارات السياسية العمل بجد وإخلاص مع الرئيس الجديد، حتى تتمكّن البلاد من مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية.

يواجه الرئيس التونسي الجديد تحديات سياسية كبيرة، منها ضرورة توحيد التيارات السياسية التي تتصارع فيما بينها، وتقريب وجهات نظرها المختلفة؛ من أجل الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، ولا شك أن هذه مشكلة كبيرة، ولكن ما قد يساعد سعيّد في هذا التحدي هو أنه كسب دعم تيارات سياسية مختلفة، خلال جولة الإعادة، وأبرزها القوى المسيطرة داخل البرلمان، وهي: حركة النهضة، والتيار الديمقراطي، وائتلاف الكرامة، وحركة الشعب، التي أعلنت دعمها له، ودعت أنصارها إلى التصويت له. كما أن على الرئيس الجديد تفعيل بعض الهيئات الدستورية المعطّلة، مثل هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وعلى صعيد آخر يشدّد مراقبون أن على الرئيس رفع الغموض الذي يحيط بهوية التيارات التي تسانده، ومن بينها تيارات متشددة؛ من أجل تطمين التونسيين على حرياتهم وأمنهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ملف التحديات الأمنية؛ حيث ما زالت تونس تعاني وجود عدد من التنظيمات الإرهابية التي تنشط من الحين إلى الآخر، مرتكبة جرائم تضر

نشر توم ماكتاج، الكاتب في مجلة «ذا أتلانتك»، تحليلاً في المجلة تناول فيه قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتطورات التي تمت مؤخراً في هذا السياق، ومن ثم احتمالات حدوث هذا الخروج في مدى زمني قصير.

هذه هي فقط بداية «البريكسيت»



التشريعات (وهو أمر مطلوب لدمج المعاهدة المقترحة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في القانون البريطاني المحلي). وسيحاول المشرعون استخدام التكتيك نفسه مرة أخرى من أجل تمديد المدة الزمنية اللازمة لمناقشة معاهدة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الذي توفّر فيه مثل هذه المناورات المزيد من الوقت للحوار والتحليل في البرلمان، فإنها تعطي البرلمان فرصة من أجل استغلال أي خطأ قد يرتكبه رئيس الوزراء، بوريس جونسون. ويقول عدد كبير من أعضاء البرلمان، السعداء بالتأخير الذي حدث، إنهم مستعدون لدعم اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ وهذا يعني أنه على الرغم من استعدادهم لإبطاء عملية الخروج؛ فإنهم مستعدون للوقوف في صف جونسون ودعمه أيضاً. وإذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي هذا الشهر، في 31 أكتوبر كما هو مقرّر؛ فسيكون أمامها أزمة مقبلة؛ حيث يتعيّن عليها أن تقرر إذا ما كانت تريد تمديد «الفترة الانتقالية» التي تم الاتفاق عليها في صفقة الخروج، وهو نوع من الجسر بين العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وأي علاقة مستقبلية يتم الاتفاق عليها. ويقول الخبراء إنه ليس هناك سوى فرصة ضئيلة أو معدومة لأن توافق المملكة المتحدة على اتفاق تجارة حرة مع بروكسل قبل نهاية عام 2020؛ وهذا يعني أن جونسون قد يُجبر على التقدم بطلب للحصول على تمديد لمدة عام أو عامين في الصيف المقبل؛ وهو أمر سيعارضه نوابه، كما سيتعين على رئيس الوزراء تحديد نوع الصفقة التجارية للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي.

تكمّن مشكلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عدم وجود أغلبية لأي حزب في البرلمان. كما أثبتت المعارضة أنها غير قادرة على الاتفاق على ما تريد؛ وبالتالي لا يمكنها التفوق على الحكومة في هذا الشأن؛ فالمعارضة لا تريد لبريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، وبالتالي يمكنها عرقلة تحركات رئيس الوزراء، بوريس جونسون؛ ومع ذلك فهي ليست متحدة في الرغبة في إجراء استفتاء آخر على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ لذلك لا يمكن فرض مثل ذلك الاستفتاء. والنتيجة المترتبة على ذلك هي عدم وجود أي بوادر في الأفق لإمكانية حدوث انفراج.

وخلال الأسبوع الماضي حدث تطور مهم؛ وهو ما قد يغيّر قواعد اللعبة. وعلى الرغم من أن مثل هذا التطور لم يكن ملاحظاً على الفور من الجميع؛ فإن من الواضح، على الأقل نظرياً، أن الحكومة البريطانية أصبحت قادرة للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات على جمع أغلبية في البرلمان من أجل التوصل إلى صفقة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأغلبية قد تنهار في أي وقت؛ فإن هذا التطور يُعدُّ لحظة فارقة.

وجاء التطور في الأسبوع الماضي عندما أبرم رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، صفقة مع بروكسل؛ ما مهّد الطريق لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ وذلك عبر السماح بعلاقة اقتصادية وسياسية أكثر مرونة مع الاتحاد الأوروبي مما كانت تتصوّر رئيسة الوزراء السابقة، تيريزا ماي. وقد أدى هذا القرار إلى أمرين مهمين: أولاً، توحد حزب المحافظين، بما في ذلك أغلبية أعضاء البرلمان الذين طردهم جونسون من الحزب للتصويت ضده. ثانياً، نال هذا التطور تأييد عدد من نواب المعارضة الذين يدعمون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ وهذا ما يعني، وفقاً للنيات المعلنة، أنه أصبح لدى الحكومة لأول مرة أغلبية «ضئيلة» من أجل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ وهو أمر لم يتحقق في السابق. وتم إخفاء هذا التطور عن طريق التحرك، خلال عطلة نهاية الأسبوع، من أجل تأخير التصديق على الاتفاق حتى تُتاح للبرلمان فرصة التدقيق في

3.8 مليون نزيل في فنادق أبوظبي بعائدات 4 مليارات درهم في 9 أشهر



ارتفع عدد نزلاء المنشآت الفندقية في أبوظبي إلى نحو 3.8 مليون نزيل خلال 9 أشهر الأولى من العام الجاري بزيادة قدرها 2.9% مقارنة بنحو 3.69 مليون نزيل في الفترة نفسها من العام 2018، وفق إحصائيات حديثة لدائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي. وأضافت الدائرة في نشرتها للربع الثالث، أن عدد النزلاء خلال 9 أشهر توزع بواقع 2.68 مليون زائر من خارج الدولة و1.11 مليون زائر محلي. وأوضحت الدائرة أن معدلات الإشغال منذ بداية العام الجاري وصلت إلى 71% بزيادة قدرها 1.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ووصلت الإيرادات الكلية للفنادق في العاصمة إلى نحو 4 مليارات درهم خلال 9 أشهر الأولى من العام الجاري، موزعة بواقع

2.16 مليار درهم إيرادات الغرف و1.38 مليار درهم إيرادات الطعام والشراب و440 مليون درهم إيرادات أخرى. وحول أعلى جنسيات النزلاء غير الإماراتيين خلال 9 أشهر، احتلت الهند المركز الأول، ثم الصين تلتها بريطانيا ثم أمريكا ومصر والفلبين والسعودية وألمانيا والأردن وباكستان.

9 اشتراطات ملزمة لمنح ترخيص «التقاص العام»



أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً ينظم أنشطة عضو التقاص العام في أسواق الدولة، باستثناء المصارف المحلية، وفروع المصارف الأجنبية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية، بحسب الموقع الإلكتروني للهيئة. وجاء القرار في 16 مادة رئيسية، حيث اشترطت المادة الثالثة منه، لمنح ترخيص مزاولة عضو التقاص العام، توافر 9 اشتراطات رئيسية في طالب الترخيص، منها أن يكون مصرفاً محلياً أو فرع مصرف أجنبي مرخصاً له من المصرف المركزي للعمل في الدولة، أو شركة وساطة ملتزمة بنسب الملاءة المالية المعتمدة لدى الهيئة، أو عضو تقاص أجنبياً مرخصاً له بمقر تأسيسه بمزاولة نشاط التقاص العام. كما اشترطت الهيئة لمنح ترخيص مزاولة نشاط التقاص العام، أن تتوافر الأنظمة الفنية اللازمة لمزاولة النشاط، وما يفيد الجاهزية للربط مع شركة التقاص المركزي، أو الحصول على موافقة شركة التقاص المركزي للربط بعد صدور الترخيص، مع توفير المقر الملائم والبرامج الإلكترونية والأنظمة الفنية اللازمة لمزاولة النشاط. وجاءت المادة الخامسة من القرار، لتحديد مدة الترخيص في سنة واحدة، تبدأ من تاريخ صدور الرخصة، وتجدد سنوياً وفقاً للرسم السنوي المقرر من الهيئة، قبل انتهاء مدتها بشهر على الأقل، في حين حددت المادة السادسة شروط إلغاء الترخيص، من خلال إخطار الجهات المتعاقد معها بطلب إلغاء الترخيص قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الموعد المحدد للإلغاء، مع الاستمرار في ممارسة الأعمال المنوطة به، إلى حين قيام تلك الجهات المتعاقد معها بالتعاقد مع عضو تقاص عام بديل.

ارتفاع صافي أرباح زين السعودية إلى أكثر من 150% في الربع الثالث 2019



ارتفعت أرباح شركة زين السعودية للاتصالات في الربع الثالث من العام 2019 إلى 152%، حيث بلغ صافي الأرباح للربع 121 مليون ريال مقابل صافي أرباح بـ 48 مليون ريال في الربع المناظر من العام السابق. وسجلت الشركة إيرادات قدرها 2 مليار ريال سعودي في الربع الثالث 2019، أي بزيادة بلغت 3% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2018. هذا وتحولت شركة الاتصالات إلى الربحية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، حيث سجلت أرباحاً صافية وصلت إلى 380 مليون ريال، مقارنةً مع صافي خسارة قدرها 67 مليون ريال سعودي عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وفي تعليقه على النتائج المالية لشركة زين السعودية، وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين ونائب رئيس مجلس إدارة زين السعودية، بدر ناصر الخرافي «إن الأداء التشغيلي القوي لعمليات زين السعودية دفع المؤشرات المالية الرئيسية إلى مستويات جديدة من النمو، لتسجل الشركة أرباحاً صافية للربع الخامس على التوالي».



تواردت أنباء عن مقتل زعيم تنظيم داعش، إبراهيم عواد السامرائي الملقب بـ «أبوبكر البغدادي» في عملية أمريكية شمال غرب سوريا، في ساعة متأخرة يوم أمس السبت، وقد سبق على مدار السنوات الماضية الإعلان مرات عدة عن عمليات استهدفت قتل البغدادي، وقد تناقلت وسائل إعلام عدة أنباء مقتله يوم أمس السبت، وفيما يلي أبرز ما أوردته قناة «الحرّة» حول تفاصيل العملية الأمريكية التي استهدفته:

أنباء عن مقتل البغدادي في عملية أمريكية



شاركت في العملية ثماني مروحيات والطيران الحربي التابع للتحالف الدولي



وحدة عسكرية أمريكية خاصة تابعة لـ فرقة Navy Seal نفذت عملية الإنزال



عملية إنزال للتحالف الدولي في قرية «باريشا» محافظة إدلب شمال غرب سوريا



معارك دارت ليلاً في قرية «باريشا» وسماع أصوات قصف عنيف بالمنطقة



أنباء عن مقتل البغدادي بشكل مباشر والتحفظ على جثته



أنباء عن تصفية عدد من قادة تنظيم داعش في العملية



تصاعد الأزمة في العراق وتزايد المطالب باستقالة الحكومة

يبدو أن الأوضاع في العراق تتجه نحو مزيد من التعقيد، وخاصة بعد أن ارتفعت حصيلة قتلى الاحتجاجات خلال الیومین الماضین إلى أكثر من 60 شخصاً، وفيما يأتي آخر التطورات في هذا السياق.

ماذا تعني هذه التطورات؟

يبدو أن الأزمة في العراق تتجه نحو مزيد من التصعيد؛ فما كادت لجنة التحقيق التي حققت في قتل عشرات المتظاهرين خلال الاحتجاجات السابقة التي اندلعت مطلع هذا الشهر، أن تعلن عن نتائج تحقيقاتها، حتى أكدت مصادر رسمية مقتل ما لا يقل عن ستين شخصاً خلال یومین فقط؛ ما يثير أسئلة عدة عما إذا كانت هناك تعليمات أو توجيهات باستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين، أم أن هناك بالفعل مندسين قاموا باستهداف المحتجين وقوات الأمن على حد سواء كما قالت وزارة الداخلية في بيان لها بهذا الشأن.

وتبدو الصورة بالفعل ضبابية في ظل الظروف غير الطبيعية التي تعيشها العراق؛ وخاصة مع توغل الميليشيات المسلحة أو التي تسمى «الحشد الشعبي» ويرى بعض المحللين أنها ربما تقف وراء التخريب المقصود للتظاهرات وخاصة أن المحتجين يطالبون بحلها، ورفعوا شعارات رافضة للوجود الإيراني وللتدخل السافر في شؤون البلد، والذي يتم من خلال زرع عناصر من الحشد والقوى الموالية لإيران في مفاصل مهمة بالدولة؛ ولذلك لا يستبعد أن تقوم ميليشيات الحشد باستهداف المتظاهرين.

وأياً يكن الأمر فمن الواضح أن الحكومة العراقية برئاسة عادل عبد المهدي تبدو غير قادرة على الاستجابة لمطالب الاحتجاجات؛ وهذا ما دفع كتلة «سائرون» النيابية في العراق، التي يتزعمها الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، إلى الاعتصام بصورة مفتوحة داخل البرلمان حتى تتم تلبية مطالب المتظاهرين؛ كما طالبت باستقالة الحكومة.

تبدو الأزمة في العراق مفتوحة على كل الاحتمالات، بينما تتزايد الضغوط على الحكومة وبالطبع على المؤسسات الأخرى بما فيها البرلمان الذي فشل هو الآخر في عقد جلسة له، أمس السبت، لمناقشة التطورات، بسبب عدم اكتمال النصاب.

- ذكرت «رويترز» أن ما لا يقل عن 67 شخصاً قُتلوا، وأصيب المئات خلال یومین من الاحتجاجات في العراق، فيما اشتبك متظاهرون مع قوات الأمن وجماعات مسلحة في الموجة الثانية من الاحتجاجات التي أدت إلى مقتل 15 وإصابة العشرات- ضد حكومة رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، هذا الشهر. وفي مسعى إلى احتواء العنف، أمر عبد المهدي، أمس السبت، جهاز مكافحة الإرهاب بالانتشار في شوارع العاصمة ومدينة الناصرية جنوب البلاد.
- بدأ نواب كتلة «سائرون»، وهي الأكبر في مجلس النواب العراقي، اعتصاماً مفتوحاً، أمس السبت، داخل المجلس. وقال النائب بدر الزیادي: «نحن في الطريق الآن إلى مجلس النواب للاعتصام هناك، إلى حين إقرار جميع الإصلاحات التي يطالب بها الشعب العراقي».
- ذكرت «سبوتنيك» أن زعيم التيار الصدري بالعراق، مقتدى الصدر، دعا الحكومة العراقية إلى الاستقالة على خلفية الاحتجاجات المتصاعدة المطالبة بمحاربة الفساد منذ مطلع الشهر الجاري. وكتب الصدر، عبر حسابه الرسمي على «فيسبوك»، موجهاً حديثه للحكومة، «إذا لم تكن المظاهرات برأي البعض حلاً ولا الاعتصامات ولا الإضرابات حلاً، فهل (التمسك بالسلطة) حل».
- قالت «روسيا اليوم» إن مصدر في مكتب رئيس الحكومة العراقية، عادل عبد المهدي أكد، اليوم الأحد، أنه مستمر في تنفيذ مهامه وليس لديه أي نية للاستقالة من منصبه. وقال المصدر: «عبد المهدي لم يتحدث عن الاستقالة ولا حتى مع أقرب المقربين منه، وهو الآن يعتبر أن لديه مهمة تتمثل بتحقيق مطالب المتظاهرين وإجراء تعديلات وزارية، ولا نية له أو حتى فكرة للاستقالة... الحديث عن استقالة عبد المهدي عارٍ عن الصحة».
- قالت «سبوتنيك» إن العشرات من المتظاهرين في كربلاء جنوب العراق، تمكنوا من الوصول إلى القنصلية الإيرانية ومحاصرتها. وقام المتظاهرون برفع العلم العراقي فوق مبنى القنصلية الإيرانية في كربلاء ذات الأهمية الدينية الخاصة. وأكدت الوكالة أن ذلك تم بموافقة القوة المكلفة بحماية القنصلية، وأن المتظاهرين غادروا المبنى من دون أن يُلحقوا به أي أضرار. وأشارت مصادر إعلامية محلية إلى أن «سرايا السلام» التابعة للتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، نزلت إلى شوارع المحافظة لحماية المتظاهرين.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم ندوته رقم (56) بعنوان «آفة الشهادات المزورة»



ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ندوته رقم (56) بعنوان «آفة الشهادات المزورة»، يوم الاثنين الموافق 28 أكتوبر 2019 من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، وذلك بقاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمقر المركز في أبوظبي، و«الدعوة عامة»، والترجمة الفورية متاحة.

ويأتي تنظيم هذه الندوة في إطار حرص المركز على القيام بدوره في خدمة المجتمع، حيث يسعى إلى تسليط الضوء على القضايا التي تشغل بال المجتمع الإماراتي والخليجي، والتي قد يكون لها بعض التداعيات التي تؤثر على مسيرة التنمية في دول المنطقة، ومن هذه القضايا ظاهرة تزوير الشهادات العلمية التي تعد من أخطر الآفات التي لا تقتصر آثارها السلبية على دولة دون سواها، بل تكاد تشمل دول العالم كافة، وهي تتطلب تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية، وبذل الكثير من الجهود لمواجهتها والقضاء عليها.

وفي هذا الإطار تأتي ندوة «آفة الشهادات المزورة» لبحث واقع تزوير الشهادات العلمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والوسائل التي يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة المدمرة لأمن المجتمع وسلامته، وتقليص حجمها والقضاء عليها، كما تتناول التزوير من منظور الشريعة الإسلامية، وحكمه في الدين الحنيف، وتستعرض الخطوات التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة لكشف الشهادات المزورة، والتصدي لها ومواجهتها، وكذلك الأدوات والبرامج والآليات المستخدمة لحماية الدولة من الشهادات المزورة الصادرة من خارجها أو من داخلها.

وتستهل الندوة أعمالها بكلمة افتتاحية لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يتحدث فيها سعادته عن آفة تزوير الشهادات العلمية وتداعياتها الخطيرة على الدول والمجتمعات، ثم يلقي كل من سعادة الدكتور خميس بن صالح البلوشي، مدير مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلطنة عُمان، والأستاذ الدكتور بدر أبو العلا، مستشار وزير

الدولة لشؤون التعليم العالي، دولة الإمارات العربية المتحدة، كلمتين رئيسيتين يتناولان فيهما قضية الشهادات المزورة. وعقب الكلمتين الرئيسيتين، ستعقد جلسة برئاسة الدكتور أحمد المرزوقي، نائب قطاع شؤون البحث العلمي بالإنابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وسيحدث خلالها الدكتور موافق فواز الرويلي، عضو لجنة الدراسات العليا، كلية التربية بجامعة الملك سعود، وعضو مجلس الشورى السابق، المملكة العربية السعودية، عن واقع تزوير الشهادات في منطقة الخليج. كما سيسلط السيد علي السيد آل هاشم، مستشار الشؤون القضائية والدينية بوزارة شؤون الرئاسة، دولة الإمارات العربية المتحدة، الضوء على قضية تزوير الشهادات العلمية من منظور الشريعة الإسلامية. وسيستعرض الدكتور حسان المهيري، الوكيل المساعد للاعتماد والخدمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لمواجهة هذه الآفة الخطيرة، والحد من تداعياتها السلبية.